

المحاسبة القضائية ودورها في اكتشاف عمليات الاحتيال المالي في الشركات

الصناعية المساهمة العامة الأردنية

”دراسة ميدانية من وجهة نظر المحاسبين القانونيين الأردنيين”

الاستاذ الدكتور
خليل ابراهيم الدليمي

جامعة اربد - المملكة الأردنية الهاشمية

الباحثة
راما بسام طبيشات

المقدمة:

عانى المجتمع الدولي في القرن الماضي وكذلك في بداية القرن الحالي صعوبات ومشاكل عديدة من خلال الأزمات التي تعرض لها والتي كان لها تأثير على اقتصاديات الدول الكبرى في مجال المحاسبة والتدقيق وكذلك تأثيرها على البلدان النامية واقتصادها القومي.

وقد حصل العديد من الانهيارات للشركات الكبرى مثل شركة انرون للطاقة كما حصلت اختلاسات في شركة world com بالرغم من وجود قواعد الحاكمة المؤسسية، وان هذه الانهيارات المالية قد ادت إلى ارتفاع معدل الجرائم المالية والفساد المالي والتي صاحبت الاستخدام الكبير في تكنولوجيا المعلومات والتي تسببت في تخفيض اجراءات عملية الفحص والتدقيق نتيجة لتخفيض اتعاب مهنة التدقيق.

فالمحاسبة القضائية تهدف إلى توفير وايصال المعلومات التي تتعلق بنتائج عمليات التحري إلى مستخدميها، بالإضافة إلى دعم الدعاوى القضائية والتي تختص بالمعاملات التجارية في المحاكم من خلال تقديم الادلة المادية المالية امام المحكمة، فالمحاسبة القضائية تمثل اطار متكامل للمحاسبة والقانون معاً.

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في الانتشار الواسع لعمليات الاحتيال المالي في العديد من الشركات بالشكل الذي يكلف هذه الشركات مبالغ طائلة. حيث يتم ارتكاب عمليات الاحتيال من قبل اطراف متعددة داخلية من الموظفين والمسؤولين وخارجية مثل الموردين

والزبائن، ونتيجة لذلك اصبح الاحتيال يمثل آفة تأكل في اقتصاد الكثير من البلدان، وان مكافحة الاحتيال يتطلب العمل على ايجاد المتخصصين في مجال التحري عن الاحتيال والكشف عن مرتكبيه امام جميع الاطراف ذات العلاقة مثل اصحاب المصالح والمحاكم القضائية لذلك ستحاول الدراسة الاجابة على السؤال الرئيسي: هل يوجد دور للمحاسبة القضائية في اكتشاف عمليات الاحتيال في الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على السؤال الرئيسي للدراسة لابد من الاستناد إلى الفرضيات الآتية:

- الفرضية الأولى: لا يوجد دور ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($a \leq 0.05$) للمعرفة وللمهارات المحاسبية في اكتشاف عمليات الاحتيال المالي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية.

- الفرضية الثانية: لا يوجد دور ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($a \leq 0.05$) للمعرفة وللمهارات التدقيقية في اكتشاف عمليات الاحتيال المالي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية.

- الفرضية الثالثة: لا يوجد دور ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($a \leq 0.05$) للمعرفة وللمهارات القانونية في اكتشاف عمليات الاحتيال المالي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية.

- الفرضية الرابعة: لا يوجد دور ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($a \leq 0.05$) للمعرفة وللمهارات التحري في اكتشاف عمليات الاحتيال المالي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية.

أهمية الدراسة:

تبع أهمية الدراسة من الانتشار الواسع لعمليات الاحتيال التي وصلت إلى ما يقارب ٥٪ من الانتاج العالمي، حيث ان مكافحة عمليات الاحتيال تحتاج إلى مختصين في هذا المجال كالمحاسب القضائي لما له من دور في كشف الكثير من عمليات الاحتيال ومنعه.

وتبرز أهمية المحاسبة القضائية على الصعيدين الدولي والمحلي بالأخص بعد الانهيارات المالية التي حصلت للعديد من الشركات، كما تبرز أهميتها في انها تلبي احتياجات كل من القضاء والمستثمرين والمقرضين وغيرهم، وتساعد على خفض معدل الجرائم المالية.

كما ان لهذه الدراسة أهمية من الجانب العلمي حيث تتناول هذه الدراسة موضوعاً من الموضوعات الحديثة نسبياً، والتي تمتاز بوجود ندرة في البحوث العلمية والدراسات على المستوى الاردني بالرغم من الاهتمام المتزايد به على المستوى العالمي.

أما فيما يخص الجانب العملي فإن لها أهمية في طمأنة مستخدمي القوائم المالية حول عدم وجود احتيال او غش في القوائم المالية كما لها أهمية في الحد من انتشار الغش والفساد المالي في الشركات.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الاهداف الآتية:

- ١- تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على مفهوم واساليب المحاسبة القضائية.
- ٢- بيان المقصود بالاحتيال المالي.
- ٣- بيان دور المحاسبة القضائية في اكتشاف عمليات الاحتيال المالي في الشركات الصناعية.

الدراسات السابقة:

١- دراسة (الكبيسي، ٢٠١٦) بعنوان: "دراسة استقصائية ميدانية عن المحاسبة القضائية من وجهتي نظر القضاء والمحاسب القضائي في الأردن".

هدفت هذه الدراسة إلى استقصاء مدى أهمية المحاسبة القضائية في فض النزاعات ذات الطبيعة المالية وبصورة عادلة في الأردن، وذلك بالاعتماد على وجهتي نظر كل من القضاء والمحاسب القضائي، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في عرض وتحليل البيانات واستخلاص النتائج، ومن خلال الاستعانة باستبانة صممت لهذا الغرض، وتم بوجها استطلاع آراء المستجيبين لقد أظهرت الدراسة أن المحاسبة القضائية ومن حيث

أهميتها في المجتمع، ومدى توافر بياناتها، وأهلية من يمارسها، بمستويات ٨٥٪ و ٨٠٪ و ٨٠٪ على التوالي من وجهة نظر القضاء، بينما من وجهة نظر المحاسبين القضائيين كانت على التوالي ٧٤٪ و ٧٠٪ و ٨١٪، اقترحت الدراسة عدد من التوصيات ومن أهمها تجسير الفجوة بين القضاة والمحاسبين القضائيين لضمان الانسجام اللازم، التي يمكن أن تساهم في تطوير مكانة هذا الحقل الحيوي في الأردن.

٢- دراسة (رشيد والسقا، ٢٠١٥) بعنوان: "أثر استخدام العصف الذهني في دعم كشف الاحتيال عند تدقيق القوائم المالية".

لقد تم اختبار فرضيات البحث من خلال تحليل نتائج الدراسة الميدانية التي تمت من خلال آراء عينة من مراقبي الحسابات في العراق، وتم التوصل إلى أن استخدام استراتيجية العصف الذهني في كشف الاحتيال يمكن أن يساهم في تقديم دليل لتحسين احتمالية اكتشاف المدققين لمجالات الاحتيال، ويمكن أن يتم ذلك من خلال استخدام طريقة متعددة المراحل تعتمد على قيام المدققين بجمع المعلومات المرتبطة بخطر سوء التقدير المادي بسبب الاحتيال، ومن ثم استخدام جلسات العصف الذهني لتحديد عوامل خطر الاحتيال، واستخدام هذه المعلومات لتطوير تقييم خطر الاحتيال، حيث يمكن أن يساهم ذلك في تغيير كادر العمل المشارك وتعديل التوقيت، ومدى كفاية اجراءات التدقيق.

٣- دراسة (قنديل، ٢٠١٤) بعنوان: "المهارات المطلوبة من المحاسبين القانونيين الأردنيين لممارسة المحاسبة القضائية - دراسة ميدانية".

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى امتلاك المحاسبين القانونيين الأردنيين للمهارات المطلوبة لممارسة المحاسبة القضائية، وتركزت الدراسة على مجموعة من المهارات، ألا وهي الأخلاقيات المهنية، القيادة والعمل ضمن فريق، التعليم والتدريب المستمر، الخبرة الكافية في المحاسبة والتدقيق والقانون، سرعة البديهة.

وقد توصلت الباحثة إلى عدة استنتاجات أهمها:

- أجمع مجتمع الدراسة ككل، بعينته (المدراء الماليين والمحاسبين القانونيين)، على أن محور توفر عناصر الأخلاقيات المهنية من أهم المحاور في المهارات المطلوبة من

المحاسبين القانونيين الأردنيين لممارسة المحاسبة القضائية، ثم يأتي محور توفر مهارة القيادة والعمل.

- أجمعت عيتا الدراسة على أهمية عدم توفر المقومات المتعلقة بالخبرة الكافية في المحاسبة والتدقيق والقانون، لدى المحاسب القانوني الأردني، من أجل ممارسة المحاسبة القضائية، حيث تم قبول الفرضية العدمية المتعلقة بهذا المحور.

٤- دراسة (Aduwo، ٢٠١٦)، بعنوان: **The Role of Forensic Accounting in Combating The Menace of Corporate Failure**

هدفت هذه الدراسة إلى استعراض مفهوم واثار المحاسبة القضائية لاستعمال الاحكام المهنية والتي تتمثل في التدقيق والاجراءات من اجل مكافحة هذا المرض اللعين الذي يؤدي إلى تصفية الشركات، فالمحاسبين القضائيين يجب ان يكونوا مدربين تدريباً جيداً خاصة في قواعد الاثبات وكذلك في البيانات المالية والمعلومات المحاسبية ومهارات التدقيق والاتصالات حتى يكونوا قادرين على مواجهة هذا الخطر العالمي الذي يؤدي إلى فشل الشركات.

تساهم هذه الدراسة إلى معرفة من خلال توسيع الكتابات الموجودة على فعالية التدقيق الشرعي في التقليل من خطر فشل الشركات. وهكذا، فإن مختلف الوكالات الحكومية في محاولة لمحاربة الفساد تحتاج إلى الاستعانة بخدمات المحاسبين الشرعيين لتكمل الجهود المهنية الأخرى للحد من عمليات الاحتيال في الشركات والمنظمات. وبالتالي، فإن للمحاسب الشرعي دور مفيد للغاية في منظمات ومؤسسات القطاع العام و القطاع الخاص.

٥- دراسة (Oyedokun، ٢٠١٥)، بعنوان: **"Forensic Investigation and Forensic Audit Methodology in a Computerized Work Environment"**

إن حل ملاسبات نشاطات الاحتيال ليست وظيفة المحاسب غير الخبير فهي تتعلق بالنشاطات المعقدة وخطوات قضائية كما هو التعقيد لمطالب المخالفة التي يرتبط بخبرة عالية في المحاسبة القضائية/ فاحصي الاحتيال. التحقيق يوظف لاستخلاص استجابات الضحية، اتهامات وتعاون الشهود عندما يكون الوضع غير واضح كما هي ردودات الفعل، الأدوات

الرئيسيتان للتحقيق هما: المقابلة والاستجواب.

في هذا البحث يكشف الباحث مفهوم التحقيقات، تحقيقات الاحتيال، ومنهجية تحقيق وتدقيق الاحتيال، المدقق الداخلي، الاحتيال في بيئة الأعمال الحاسوبية، تحقيق القضاء، وتقرير التدقيق باستخدام تحليل المحتوى.

هذا البحث يوصي بأن الكل ربما يكون محققين أو محاسبين قضائيين. والمدققون القانونيون، والمحاسبون يجب أن يتسلحوا بتقنية المحاسبة القضائية في الحصول على دليل مقبول ومناسب لغايات الدعاوى كما هو الطلب الشديد حالياً على المحاسبين القضائيين، مع الاحتياجات العامة للصدق، والعدل والشفافية في التقرير بتزيد أضعافاً مضاعفة.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

من خلال استعراض الدراسات السابقة العربية والاجنبية في موضوع البحث والتي تمكن الباحثان من الحصول عليها تبين ان ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة وعلى حد علم الباحثان انه لا توجد دراسة على مستوى المملكة الاردنية الهاشمية بحثت في موضوع المحاسبة القضائية ودورها في الحد من عمليات الاحتيال المالي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية وخاصة في هذا الوقت الذي اصبح فيه عمليات الاحتيال والغش مستشرية في العديد من الوحدات الاقتصادية والذي اصبح يهدد اقتصاد العديد من بلدان العالم.

الإطار النظري:

المبحث الأول

ماهية المحاسبة القضائية

إن طبيعة المحاسبة القضائية تقوم على اساس مجموعة من مهارات متكاملة ومتخصصة في المحاسبة والتدقيق، وكذلك مهارة وبراعة في التحريات، فهي توفر تحليل محاسبي مناسب للقضاء لذلك فهي اكثر عمقاً واشمل نطاقاً من المحاسبة القانونية، حيث انها تقوم على درجة عالية من التأكد فهي شاملة وكافية، ومن خلالها يمكن تقديم تقرير يساهم في حسم الدعاوى القضائية (أحمد: ٢٠١٣، أ).

مفهوم المحاسبة القضائية:

لقد برزت في مجال الفقه المحاسبي عدة محاولات لتطوير المحاسبة والمعلومات المحاسبية ومنها تلك التي نادت بالربط بين المحاسبة والقانون من جهة وبين احتياجات القضاء من المعلومات المحاسبية من جهة اخرى. من هنا انطلقت الدعوات في عدد من البلدان المتقدمة حول الحاجة إلى خدمات المحاسبة القضائية وهذا المفهوم الجديد يختلف عن المحاسبة القانونية وعن التدقيق الخارجي الذي تمارسه الاجهزة الحكومية الرسمية او مكاتب مراقبي الحسابات والمحاسبين القانونيين في القطاع الخاص (الجليلي: ٢٠١٢)

فقد عرفت المحاسبة القضائية وفقاً لمجلة المحاسبة القضائية (Journal of Forensic Accounting) "هي التي يكون فيها المحاسب متمتع بخبرة مهنية، عالية، مستقلة، كافية لتقديم الحقائق حول صحة المعاملات المالية المطروحة امامه في الدعاوى القانونية او الادارية وترشيد القضاء للحكم بها" (الجليلي وجميل، ٢٠١٢).

وقد عرفها Hopwood بأنها "تطبيق المهارات المحاسبية والتدقيقية والتمويلية والطرق الكمية ومجالات معينة من القانون والبحث ومهارات التحري في جمع وتحليل وتقييم الادلة الثبوتية وتوضيح وتوصيل النتائج" (Hopwood and others, 2008).

وعرفتها قنديل بأنها "هي احدى المجالات الهامة، التي افرزتها الحاجة الملحة، فهي مهنة تجمع بين الخبرة المالية، ومهارات التحري والعمل داخل إطار قانوني، يمكنه توفير ادلة كافية لضبط الغش، والتأكد من مصداقية القوائم المالية" (قنديل: ٢٠١٤).

وقام ايضاً السعد بتعريفها بأنها "هي المحاسبة التي تركز على ما وراء الارقام من خلال الجمع بين المعرفة المحاسبية والقانونية بهدف مساعدة القضاء على اقرار الحق وتحقيق العدالة؛ بمعنى انها تعمل على تطوير المحاسبة لتأييد وحل المشكلات المتعلقة بالنزاعات والدعاوى القضائية في اطار الانظمة والاجراءات الشرعية والقانونية" (السعد: ٢٠١٣).

ويرى الباحثان بأن المحاسبة القضائية هي المحاسبة التي تعتمد على المعرفة والمهارات المحاسبية، التدقيقية، القانونية، ومهارات التحري للكشف عن حالات الاحتيال المالي لتقديم الحقائق حول صحة المعاملات المالية في الدعاوى القانونية ومساعدة القضاء في الحكم عليها.

مجالات تطبيق المحاسبة القضائية:

إن المحاسب الذي يعد القوائم المالية يختلف عن المحاسب القضائي إذ يجب ان يتوافر فيه تأهيل علمي وعملي، حيث يساهم في وضع الجوانب الادارية والسياسية والمعايير لمنع الاحتمالات المالية والخداع والمنازعات القضائية وفحص وتحليل الخسائر المحققة ومن هو الشخص المسؤول عنها والتقصي والفحص قبل عرض الشركة لقوائمها، وتستخدم المحاسبة القضائية في عدة مجالات منها (أحمد: ٢٠١٣، أ):

- ١- التحري عن الغش والتلاعب في التقارير المالية وتقديم الادلة المناسبة.
 - ٢- فحص وتقييم الرقابة الداخلية وتحري نقاط الضعف التي تستخدم في الغش والتلاعب.
 - ٣- تقييم الخسائر في حالة المطالبة بالتعويض من شركات التأمين.
 - ٤- تقييم المنشآت في حالة وجود نزاع يستدعي دراسة بعض البنود المتنازع عليها لعدة فترات متتالية.
 - ٥- الفحص الشامل للأنشطة محل الغش والفساد.
 - ٦- تقييم مدى الالتزام بالتشريعات الخاصة بالهبات والتبرعات والاعانات الحكومية وغيرها.
 - ٧- تقييم المنشأة في حالة التصفية وتقدير حقوق الدائنين وأولوية السداد.
 - ٨- تقدير الارباح المفقودة نتيجة الفرص الضائعة على المنشأة.
- وتتمثل وظيفة المحاسبة القضائية في حالات اخرى منها (الجليلي: ٢٠١٢):
- دعم وتوجيه الاستشارات القضائية.
 - اثبات او تفنيد دعاوي الاحتيال.
 - المساعدة في وضع الشكل المناسب لأسئلة التحقيق التي سيتم توجيهها بناءً على الأدلة المالية.

- يحضر المحاسب القضائي عملية التحقيق لمراجعة الاستجواب وإعادة تشكيل الاسئلة او اضافة اسئلة جديدة لاستكمال سير التحقيقات.

- تساهم في عقد المناقشات والتفاوضات في النزاعات التجارية.

المبحث الثاني

ماهية الاحتيال المالي

إن الاحتيال يتضمن طرق ملتوية ومتنوعة تنطوي على الخداع والكذب ويؤدي إلى إلحاق الضرر بالآخرين. بحيث تكون الوسيلة المستعملة في إلحاق الضرر بالآخرين من أجل تحقيق منافع شخصية فإنها تتصب ضمن عمليات الاحتيال (الخالدي: ٢٠١٢).

ويعد الاحتيال بمثابة سرطان يأكل انتاجية المجتمع، بحيث يخفض الاحتيال من كفاءة وفعالية الإقتصاد ويكبد الأشخاص والشركات تكاليف كبيرة في كافة أنحاء العالم (Albercht and others, 2007).

مفهوم الاحتيال المالي:

يختلف مفهوم الاحتيال من شخص لآخر، فقد عرفت جمعية فاحصي الاحتيال المرخصين (ACFE) الاحتيال بأنه " أي أعمال غير مشروعة تتسم بالخداع، الإخفاء، أو خيانة الثقة" (Goldmann and Kaufman, 2009).

ويعرفه القانون على انه " تعمد الكذب في تمثيل نقطة مادية، الأمر الذي يؤدي إلى تعرض ضحية للضرر. إذ يرتكب الاحتيال عندما يقوم شخص ما بالكذب وبشكل مقصود حول حقيقة مهمة بالشكل الذي يؤدي إلى فقدان شخص آخر لماله بسبب الكذب". وبذلك فإن العناصر القانونية للاحتيال تتضمن ما يلي: (Coenen: 2008)

- الكذب المتعمد أو المقصود، التمثيل غير الصادق أو التضليل في العرض، حدث مادي، تعرض الضحية إلى الأذى أو الضرر.

وأشار المعيار الدولي رقم ٢٤٠ إلى أن الاحتيال " هو فعل مقصود من قبل شخص أو أكثر في الإدارة واولئك المكلفين بالرقابة والموظفين أو أطراف خارجية. ويتعلق هذا الفعل

باستخدام الخداع من أجل الحصول على مصلحة غير عادلة أو غير قانونية ، والذي ينتج عنه تحريف في القوائم المالية (غنيم: ٢٠١٤).

يتم التمييز بين الخطأ والاحتيال على أساس القصد والعمد؛ فالأخطاء تشير إلى التحريف أو التصرفات الخطأ غير المقصودة في القوائم المالية، أما الاحتيال فهو يشير إلى التصرف المقصود أو المتعمد المبني على الخداع للحصول على مزايا أو منافع غير قانونية أو غير عادية، ويؤدي إلى حدوث تحريفات جوهرية في القوائم المالية (غنيم: ٢٠١٤).

فقد عرف المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) الاحتيال بأنه "فعل مقصود يؤدي إلى أخطاء مادية في البيانات المالية التي تخضع لمراجعة الحسابات (AICPA: 2003).

ومن وجهة نظر الباحثان أن الاحتيال هو مفهوم قانوني ويتكون من ثلاث عناصر وهي الضغط، الفرصة، والدافع ويكون هدفه منفعة شخصية. ويكون الاحتيال إما في الكشوفات المالية، أو في سوء تخصيص الاصول، والفساد.

المبحث الثالث

دور تقنيات المحاسبة القضائية في الكشف عن عمليات الاحتيال المالي

يعتمد المحاسب القضائي على مجموعة من التقنيات المتنوعة، التي تساعده في تنفيذ المهام الموكلة اليه، ولا سيما في الكشف عن الاحتيال، ومن أهم هذه التقنيات ما يلي (الجبوري والخالدي، ٢٠١٣) (Mehta and Mathur, 2007):

أولاً: أدوات التدقيق بمساعدة الكمبيوتر.

ان تنفيذ عملية التدقيق بدون استعمال تكنولوجيا المعلومات يعد خياراً صعباً، فمن الصعب على المدقق تنفيذ عملية التدقيق بدون استعمال الكمبيوتر، لاسيما عندما تكون جميع المعلومات المطلوبة لتنفيذ عملية التدقيق متوفرة في نظم الكمبيوتر. لذا ينبغي على المدقق استعمال تكنولوجيا المعلومات لإنجاز اعمال التدقيق وتحقيق الاهداف المطلوبة. إذ ان مصطلح التدقيق بالكمبيوتر قد استعمل بشكل كبير، وهو يشير إلى توظيف المدقق للتكنولوجيا، لأداء بعض اعمال التدقيق ويشار إلى هذه التكنولوجيا بأدوات التدقيق بمساعدة الكمبيوتر، وهي تساعد المحاسب القضائي في إنجاز بعض اعمال التدقيق بشكل

افضل وسريع وبكلفة اقل (قنديل: ٢٠١٤).

وتتضمن برامج المحاسبة القضائية مجموعتين مختلفتين هي: برامج استخراج البيانات وبرامج التحليل المالي. فقد تم تصميم برامج استخراج البيانات لتعمل على تحليل كافة سجلات قواعد البيانات للشركة مثل فواتير وحسابات المدينون والدفوعات إلى الموردين والرواتب والمشتريات. بعدها يتم تحديد السجلات التي تتضمن حالات من عدم الانسجام أو تذبذب ويتم التحري عنها. أما برامج التحليل المالي فتعمل على استعمال الكشوفات المالية السنوية والفصلية والشهرية وتحديد النسب بين مختلف الحسابات مثل نسبة كلفة البضاعة المباعة إلى إيرادات المبيعات. وقد يستخدم المحاسب القضائي نوع اخر من برامج الكمبيوتر مثل برامج التجسس (الجبوري والخالدي، ٢٠١٣).

ثانياً: التنقيب في البيانات.

يمكن تعريف التنقيب في البيانات بأنه "استخراج المعلومات من البيانات لاكتشاف الانماط والعلاقات التي لم تكن معروفة سابقاً. حيث يمكن ان تساعد هذه التقنية في الكشف عن عمليات الاحتيال من خلال اكتشاف انماط السلوك التي تعد مؤشراً على النشاط الاحتمالي (الخالدي: ٢٠١٢).

وتعتمد هذه التقنية على محاولة التنقيب في كمية كبيرة من البيانات، بحثاً عن أي انماط او معلومات جديدة خفية أو غير متوقعة، ويتم تنفيذ هذه التقنية من خلال برامج الكمبيوتر المصممة لذلك الغرض. ويمكن القول ان تقنيات التنقيب في البيانات تتضمن ثلاثة أنشطة رئيسة هي (Metha: 2007):

١- الاستكشاف: ويتضمن الكشف عن المعرفة أو الانماط الموجودة في البيانات، مثل الارتباط أو الاتجاهات أو التباينات، بدون وجود أي افتراض مسبق، حول ماهية النمط الذي سيتم اكتشافه، أي دون علم مسبق بالاحتيال. إذ يتمثل الارتباط بوجود علاقة بين المتغيرات، مثل حدوث المتغيرين معاً أو ان حدوث احدهما يؤدي إلى حدوث الآخر.

٢- نماذج التنبؤ: تستخدم هذه النماذج الأنماط المكتشفة لتقدير النواتج التي ينبغي الحصول عليها من قيم جديدة.

٣- تحليل الاختلاف: يتم استخراج الاختلاف من خلال تحديد القاعدة أو المعيار أو لا، ثم يتم بعدها تحديد البنود التي تحيد عن المعيار أو القاعدة، التي تعتبر بمثابة الشواذ، والتي تحتاج إلى المزيد من التفصي حولها.

وتعد تطبيقات تحليل البيانات بمثابة تطبيق يمكنه استيراد البيانات من تطبيقات الزبون لتنفيذ الإجراءات التحليلية على هذه البيانات، إذ ان استعمال مثل هذا التطبيق من الممكن ان يؤدي إلى اكتشاف الاحتيال، وقد تم تقديم هذه التطبيقات من قبل بعض الشركات الرائدة في هذا المجال مثل شركة CaseWare وشركة ACL وشركة DataWatch (Harding: 2006).

ثالثاً: تحليل النسب.

تعد هذه التقنية من التقنيات الأخرى المفيدة في كشف الاحتيال، من خلال اكتساب نسب تحليل البيانات للحقول الرقمية الرئيسية، فكما هو الحال بالنسبة للنسب المالية التي تعطي مؤشرات عن الوضع المالي للشركة، فإن نسب تحليل البيانات تبلغ عن وضع الاحتيال، من خلال تحديد الاغراض الممكنة. وهناك عدد من النسب التي يمكن ان تستعمل في هذا المجال هي (قنديل: ٢٠١٤):

١- نسبة أعلى قيمة إلى ادنى قيمة.

٢- نسبة أعلى قيمة إلى ثاني اعلى قيمة.

٣- نسبة العام الحالي إلى العام السابق.

كما ان تحليل النسب قد يساعد المحاسب القضائي في تقدير بعض المصاريف. على سبيل المثال اذا كانت كلفة الوحدة المباعة من احدى سلع الشركة يمكن تقديرها بنسبة ٣٥٪ من ايرادات المبيعات، عندها يمكننا استعمال هذه النسبة لتحديد مبلغ معقول لكلفة البضاعة المباعة عند فقدان السجلات المالية للشركة قيد التدقيق (Metha and Mathur, 2007).

حيث يمكن للمحاسب القضائي استعمال نسب تحليل أخرى، مثل نسبة مجمل الربح، أو نسبة كلفة البضاعة المباعة، أو غيرها من النسب التي يمكن ان تعطي مؤشراً حول وجود بنود غير اعتيادية، مما يتطلب التحري لمعرفة اسبابه. فضلاً عن ذلك يمكن للمحاسب

القضائي الاعتماد على بعض المقاييس الإحصائية، مثل تحليل الإرتباط في مجال الوصول إلى البنود، التي من شأنها ان تشير إلى انماط غير اعتيادية مثل تحليل درجة الإرتباط بين ايراد المبيعات وكمية المبيعات، أو من خلال تحليل السلسلة الزمنية للمبيعات أو المشتريات أو غيرها(قنديل: ٢٠١٤).

• آليات المحاسبة القضائية لمكافحة حالات الغش والفساد(أحمد: ٢٠١٣، ب)

١- توافر المهارات والقدرات والمعارف المتخصصة في: منع حالات الغش، تقليل حالات الغش، اكتشاف حالات الغش، الفحص والتحقيق في حالات الغش، الافصاح والتقرير عن حالات الغش.

٢- توافر المهارات والقدرات والمعارف اللازمة للتعامل مع الأساليب الاحتمالية للفساد.

٣- استخدام أساليب تكنولوجيا المعلومات الحديثة لمكافحة حالات الغش والفساد في بيئة الأعمال الالكترونية.

٤- توافر مهارات فحص واكتشاف واستخراج الأدلة الالكترونية لحالات الغش والفساد في بيئة الأعمال الالكترونية.

٥- توافر مهارات تقديم الخدمات الاستشارية القانونية والقضائية والتحقيقية فيما يتعلق بحالات الغش والفساد.

٦- توافر مهارات فحص وحل الخلافات والنزاعات القضائية المتعلقة بحالات الغش والفساد.

٧- توافر المهارات التفاوضية لحل النزاعات القضائية المتعلقة بحالات الغش والفساد.

٨- توافر المهارات المتخصصة في فحص كل من: جرائم قرصنة الانترنت، الجريمة المنظمة، غسيل الأموال.

٩- توافر مهارات جمع المعلومات الثبوتية من مصادرها المختلفة عن حالات الغش والفساد.

١٠- توافر مهارات إجراء المقابلات اللازمة للحصول على الأدلة الشبوتية عن حالات الغش والفساد.

١١- توافر مهارات المحاسبة القضائية او التفتيشية المرتبطة بالتفكير الخلاق لفحص واكتشاف حالات الفساد المعقدة.

الجانب العملي:

أداة الدراسة.

استخدم الباحثان مقياس ليكرت الخماسي (Likert Scale)، وهو مقياس فئوي مكون من خمس درجات (١-٥) لتحديد درجة موافقة أفراد عينة الدراسة على كل فقرة من فقرات أداة الدراسة، وتحويلها إلى بيانات كمية يمكن قياسها إحصائياً.

مجتمع الدراسة وعينتها:

تم اختيار المدققين المزاولين لمهنة التدقيق بالأردن الحاصلين على شهادة محاسب قانوني أردني(JCPA).

حيث بلغ عدد المدققين المزاولين لمهنة التدقيق حتى نهاية العام ٢٠١٥ (٣٨٨) مدقق وتم تحديد العينة حسب جداول سيكران (Sekaran,2000) حيث بلغ عدد أفراد العينة العشوائية (١٩٠) مدققاً مزاولاً، وشملت عملية التوزيع على مجموعة من المدققين الذين يعملون لدى بعض شركات التدقيق الدولية وشركات التدقيق المحلية والمكاتب الفردية، وقد تم جمع (١٧٥) استبانته من أصل عينة الدراسة وتم استبعاد (١٠) استبانته لعدم اكتمالها، وبناء عليه يصبح عدد العينة الخاضعة للتحليل (١٦٥) وبنسبة (٨٦.٤٪) من أصل عينة الدراسة، وتعتبر هذه النسبة مقبولة إحصائياً حسب جداول سيكران (Sekaran,2000).

اختبار الثبات (Reliability Test): استخدم هذا الإختبار بهدف التحقق من مقدار الاتساق الداخلي لأداة الدراسة كأحد المؤشرات على ثباتها، ويعد هذا الأسلوب من أكثر الأساليب استخداماً للتأكد من ثبات أداة الدراسة التي تتضمن عدداً من الفقرات.

للتأكد من ثبات الأداة، تم حساب الاتساق الداخلي حسب معادلة كرونباخ ألفا،

والجدول أدناه يبين هذه المعاملات، واعتبرت هذه النسب مناسبة لغايات هذه الدراسة.

جدول (١)

معامل الاتساق الداخلي

المجالات	الاتساق الداخلي
المعرفة والمهارات المحاسبية	٠.٧٥
المعرفة والمهارات التدقيقية	٠.٨٠
المعرفة والمهارات القانونية	٠.٧٥
المعرفة ومهارات التحري	٠.٧٣
الكلي	٠.٩١

ب- صدق المحتوى (Content Validity): يقصد بهذا الصدق مدى تعبير فقرات كل بعد من أبعاد الدراسة عن البعد الذي تنتمي إليه، وقد أنصب الاهتمام على التأكد من أن كل بعد من أبعاد الدراسة ممثلاً بشكل دقيق بمجموعة من الفقرات التي تخصه، وأن هذه الفقرات تقيس بالفعل هذا البعد (تشاو، ٢٠٠٤)، وتم قياس صدق محتوى الإستبانة من خلال قياس العلاقة بين كل فقرة، وبين البعد الذي تنتمي إليه باستخدام معامل بيرسون للارتباط (Pearson Coefficient of Correlation). وتم اعتماد علاقات الارتباط التي تزيد عن (٣٠٪)، وكانت دلالتها الإحصائية مهمة عند مستوى $(a \leq 0.05)$.

جدول رقم (٢)

معاملات ارتباط بيرسون بين المتغيرات

المجال	المعرفة والمهارات المحاسبية	المعرفة والمهارات التدقيقية	المعرفة والمهارات القانونية	المعرفة ومهارات التحري
المعرفة والمهارات المحاسبية	١			
المعرفة والمهارات التدقيقية	**٧٥٥.	١		
المعرفة والمهارات القانونية	**٧٣٣.	**٧٧٢.	١	
المعرفة ومهارات التحري	**٦٦٩.	**٧٤٥.	**٧٧٤.	١

اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: لا يوجد دور ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة $(a \leq 0.05)$ للمعرفة والمهارات المحاسبية في اكتشاف عمليات الاحتيال المالي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية.

للتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخراج المتوسطات الحسائية والانحرافات المعيارية

للفقرات المتعلقة بالمعرفة والمهارات المحاسبية، والجدول أدناه يوضح ذلك.

جدول (٣)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بالمعرفة والمهارات المحاسبية مرتبته تنازليا حسب المتوسطات الحسابية

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١	ان الحرص على توظيف الاكفاء من نديم المعرفة والمهارات المحاسبية اللازمة يؤدي الى حسن استخدام اصول الشركة والسيطرة عليها وعدم السماح باختلاسها.	٤,١٩	٨٨٦.
٢	التطور المستمر في المعرفة والمهارات المحاسبية يعمل على التمكن من اكتشاف الفساد المالي المتعلق بالرشوة.	٤,١٥	٨٧٩.
٣	ان التعاون مع الهيئات الرقابية الحكومية اثر في اكتشاف الفساد المالي المتعلقة بالابتزاز المالي	٤,٠٨	١,٠٨٥
٤	ان اكتشاف التلاعب المحاسبي من خلال عمليات التدقيق يؤدي الى الكشف عن قضايا الفساد المالي المتعلق بسوء استخدام المنصب.	٣,٩٥	٩٢٩.
٥	ان توفر نظام رقابي لدى الشركة يعتمد على المعرفة والمهارات المحاسبية يعمل على الكشف عن سوء استخدام الاصول.	٣,٩٢	٩٦٢.
٦	وجود اساليب ووسائل مبنية على المعرفة والمهارات المحاسبية لها دور في الكشف عن حالات الاحتيال في الكشوفات المالية	٣,٩٠	٩٥٢.
٧	ان القدرة على الكشف عن اي تزوير او احتيال مالي في الكشوفات المالية يعتمد على المعرفة المحاسبية	٣,٨٨	٩٨٤.
	المعرفة والمهارات المحاسبية	٣,٩٩	٥٧٧.

يبين الجدول (٣) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وقد تراوحت المتوسطات الحسابية ما بين (٣.٨٣-٤.١٩)، حيث جاءت الفقرة والتي تنص على " ان الحرص على توظيف الاكفاء ممن لديهم المعرفة والمهارات المحاسبية اللازمة يؤدي إلى حسن استخدام اصول الشركة والسيطرة عليها وعدم السماح باختلاسها." في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (٤.١٩)، بينما جاءت الفقرة ونصها " القدرة على الكشف عن اي تزوير او احتيال مالي في الكشوفات المالية يعتمد على المعرفة المحاسبية " بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (٣.٨٣). وبلغ المتوسط الحسابي للفقرات المتعلقة بالفرضية الأولى ككل (٣.٩٩).

كما تم مقارنة المتوسط الحسابي للفرضية مع العلامة المعيارية (٣) - معيار قبول الفرضية - باستخدام اختبار "t" كما هو مبين في الجدول رقم (٤).

جدول (٤)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار t

العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
١٦٥	٣,٩٩	٥٧٧.	٣٢,٠١٢	١٦٤	٠٠٠.

يتبين من الجدول أعلاه وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($a \leq 0.05$) بين المتوسط الحسابي والعلامة المعيارية (٣) في الفرضية الأولى حيث بلغت قيمة "t" (32.012) وبدلالة إحصائية بلغت (٠.٠٠٠)، مما يشير إلى رفض هذه الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($a \leq 0.05$) للمعرفة

والمهارات المحاسبية في اكتشاف عمليات الاحتيال المالي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية.

الفرضية الثانية: لا يوجد دور ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للمعرفة والمهارات التدقيقية في اكتشاف عمليات الاحتيال المالي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية

للتحقق من صحة هذه الفرضية تم إستخراج المتوسطات الحسائية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بالمعرفة والمهارات التدقيقية، والجدول أدناه يوضح ذلك.

جدول (٥)

المتوسطات الحسائية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بالمعرفة والمهارات التدقيقية مرتببة تنازليا حسب المتوسطات الحسائية

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسائي	الانحراف المعياري
١	ان استشارة خبراء في التدقيق المالي ومستشارين قانونيين لديهم المعرفة والمهارات التدقيقية عند مناقشة الاخطاء والاحتيال له دور في اكتشاف الاحتيال في الكشوفات المالية.	٤,١٨	٨١٨.
٢	إن للمعرفة والمهارات التدقيقية دور في التأكد من مدى التزام الشركة بالمعايير الدولية وكذلك في اكتشاف اي احتيال مالي في الكشوفات المالية.	٤,٠٢	٨٧٦.
٣	ان تسلح المحاسب القضائي بالخبرات والمعرفة والمهارات التدقيقية يساعد في عملية اكتشاف الفساد المتعلق بسوء استخدام المنصب.	٣,٩٩	٩٠٤.
٤	ان للتعاون مع الهيئات الرقابية الحكومية وتوفر المعرفة والمهارات التدقيقية لدى المحاسب القضائي دور في اكتشاف الفساد المتعلق بالابتزاز المالي.	٣,٨٦	٩١٨.
٥	تتوفر لدى ادارة الشركة قناعة بان للمعرفة والمهارات التدقيقية دور كبير في الكشف عن سوء استخدام الاصول.	٣,٨٠	٩٦٧.
٦	ان وجود برنامج تدريب مستمر من اجل تطوير المعرفة والمهارات التدقيقية اللازمة يؤدي الى القدرة على كشف اختلاس اصول الشركة.	٣,٧٥	١,٠٠٣.
٧	ان وجود المعرفة والمهارات التدقيقية لدى المحاسب القانوني له دور في اكتشاف عمليات الاحتيال المالي في الكشوفات المالية.	٣,٧١	١,٠٠١.
	المعرفة والمهارات التدقيقية	٣,٩٣	٦٥٤.

يبين الجدول (٥) المتوسطات الحسائية والانحرافات المعيارية، وقد تراوحت المتوسطات الحسائية ما بين (٣.٧١-٤.١٨)، حيث جاءت الفقرة التي تنص على " ان استشارة خبراء في التدقيق المالي ومستشارين قانونيين لديهم المعرفة والمهارات التدقيقية عند مناقشة الاخطاء والاحتيال له دور في اكتشاف الاحتيال في الكشوفات المالية " في المرتبة الأولى وبمتوسط حسائي بلغ (٤.١٨)، بينما جاءت الفقرة رقم (٥) ونصها " ان وجود المعرفة والمهارات التدقيقية لدى المحاسب القانوني له دور في اكتشاف عمليات الاحتيال المالي في الكشوفات المالية " بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسائي بلغ (٣.٧١). وبلغ المتوسط الحسائي للفقرات المتعلقة بالفرضية الأولى ككل (٣.٩٣).

كما تم مقارنة المتوسط الحسابي للفرضية مع العلامة المعيارية (٣) - معيار قبول الفرضية- باستخدام اختبار "t" كما هو مبين في الجدول رقم (٦).

جدول (٦)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار t

العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	درجات الحرية	الدلالة الاحصائية
١٦٥	٣,٩٣	٦٥٤	٢٦,٥١٢	١٦٤	٠٠٠

يتبين من الجدول أعلاه وجود فروق ذات دلالة احصائية ($a \leq 0.05$) بين المتوسط الحسابي والعلامة المعيارية (٣) حيث بلغت قيمة "t" (26.512) وبدلالة احصائية بلغت (٠.٠٠٠)، مما يشير إلى رفض هذه الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه " يوجد دور ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($a \leq 0.05$) للمعرفة والمهارات القانونية في اكتشاف عمليات الاحتيال المالي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية".

الفرضية الثالثة: لا يوجد دور ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($a \leq 0.05$) للمعرفة والمهارات القانونية في اكتشاف عمليات الاحتيال المالي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية.

للتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بالمعرفة والمهارات القانونية، والجدول أدناه يوضح ذلك.

جدول (٧)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بالمعرفة والمهارات القانونية مرتبة تنازليا حسب المتوسطات الحسابية

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١	تساعد المعرفة والمهارات القانونية في تقديم ادلة قانونية مقنعة للكشف عن قضايا الاحتيال في الكشوفات المالية	٤,١٢	٧٧٦
٢	ان وجود برنامج تدريب مستمر من اجل تطوير المعرفة والمهارات القانونية لدى المحاسب القانوني يعمل على كشف اختلاس الاصول.	٣,٩١	٩١٦
٣	ان الاستمرار في اكتساب المعرفة والمهارات القانونية من قبل المحاسب القضائي يؤدي الى كشف الفساد المتعلقة بتضارب المصالح.	٣,٨٣	٩٠٣
٤	ان الحرص على توظيف الافقاء ممن لديهم المعرفة والمهارات القانونية اللازمة يؤدي الى حسن استخدام الاصول والسيطرة عليها وعدم السماح باختلاسها.	٣,٦٩	١,٠٤٧
٥	امتلاك المحاسب القانوني المعرفة والمهارات القانونية له دور في اكتشاف الاحتيال المالي في الكشوفات المالية	٣,٦٨	٩٦٤
٦	اعتماد المحاسب القضائي على المعرفة والمهارات القانونية عند تقديم الادلة الى القضاء يعمل على كشف الفساد المتعلق بالابتزاز المالي	٣,٦١	١,١٧٤
٧	ارتفاع معدل الدعوى القضائية والمنازعات المالية يلزم المحاسب القضائي بالبحث والكشف عن قضايا الاحتيال بالكشوفات المالية من خلال الاعتماد على المعرفة والمهارات القانونية	٣,٣٩	٩٩٥
	المعرفة والمهارات القانونية	٣,٧٣	٥١٧

يبين الجدول (٧) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وقد تراوحت المتوسطات الحسابية ما بين (٣.٣٩-٤.١٢)، حيث جاءت الفقرة والتي تنص على "تساعد المعرفة والمهارات القانونية في تقديم ادلة قانونية مقنعة للكشف عن قضايا الاحتيال في الكشوفات المالية" في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (٤.١٢)، بينما جاءت الفقرة "ارتفاع معدل الدعاوي القضائية المنازعات المالية يلزم المحاسب القضائي بالبحث والكشف عن قضايا الاحتيال بالكشوفات المالية من خلال الاعتماد على المعرفة والمهارات القانونية" بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (٣.٣٩). وبلغ المتوسط الحسابي للفقرات المتعلقة بالفرضية الأولى ككل (٣.٧٣).

كما تم مقارنة المتوسط الحسابي للفرضية مع العلامة المعيارية (٣) - معيار قبول الفرضية- باستخدام اختبار "t" كما هو مبين في الجدول رقم (٨).

جدول (٨)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار t

العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
١٦٥	٣,٧٣	٥١٧.	٢٦,٣٣٨	١٦٤	٠٠٠.

يتبين من الجدول أعلاه وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($a \leq 0.05$) بين المتوسط الحسابي والعلامة المعيارية (٣) حيث بلغت قيمة "t" (26.338) وبدلالة إحصائية بلغت (٠.٠٠٠)، مما يشير إلى رفض هذه الفرضية العدمية، وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه "يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($a \leq 0.05$) للمعرفة والمهارات القانونية في اكتشاف عمليات الاحتيال المالي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية".

الفرضية الرابعة: لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($a \leq 0.05$) للمعرفة ومهارات التحري في اكتشاف عمليات الاحتيال المالي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية.

للتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية

للفقرات المتعلقة بالمعرفة ومهارات التحري، والجدول أدناه يوضح ذلك.

جدول (٩)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بالمعرفة ومهارات التحري مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١	ان القدرة على اكتشاف الاحتيال في الكشوفات المالية يعتمد على مهارات التحري التي يمثلها المحاسب القضائي والتي يجب ان تكون اكبر من مهارات مرتكب الاحتيال.	٤,٠٠	٨٨٠.
٢	وجود برنامج تدريب مستمر من اجل تطوير المعرفة ومهارات التحري اللازمة للكشف عن اختلاس الاصول	٣,٨١	٩١٠.
٣	ان امتلاك اساليب شخصية متعلقة في عملية التحقيق والتحري يساعد في الكشف عن الاحتيال في الكشوفات المالية.	٣,٧٧	٩٦٦.
٤	ان المعرفة والدراسة الجيدة في مستجدات اساليب التحري تساعد في الكشف عن الفساد المتعلق بالرشوة.	٣,٧٥	١,٠٤٤
٥	ان توفر الخبرة والفراسة الكافية في الطبيعة الانسانية ولغة الجسد في الكشف عن الاحتيال في الكشوفات المالية	٣,٧٣	٩٣٤.
٦	ان القدرة على الاستنتاج من خلال طرح اسئلة مهنية محددة يساعد في الكشف عن وجود احتيال في الكشوفات المالية.	٢,٩٧	١,٢٦٢
	المعرفة ومهارات التحري	٣,٥٤	٥٩٨.

يبين الجدول (٩) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وقد تراوحت المتوسطات الحسابية ما بين (٢.٩٧-٤.٠٠)، حيث جاءت الفقرة التي تنص على "ان القدرة على اكتشاف الاحتيال في الكشوفات المالية يعتمد على مهارات التحري التي يمثلها المحاسب القضائي والتي يجب ان تكون اكبر من مهارات مرتكب الاحتيال" في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (٤.٠٠)، بينما جاءت الفقرة ونصها "القدرة على الاستنتاج من خلال طرح اسئلة مهنية محددة يساعد في الكشف عن وجود احتيال في الكشوفات المالية" بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (٢.٩٧). وبلغ المتوسط الحسابي للفقرات المتعلقة بالفرضية الأولى ككل (٣.٥٤).

كما تم مقارنة المتوسط الحسابي للفرضية مع العلامة المعيارية (٣) - معيار قبول الفرضية- باستخدام اختبار "t" كما هو مبين في الجدول رقم (١٠).

جدول (١٠)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار t

العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	درجات الحرية	الدالة الاحصائية
١٦٥	٣,٥٤	٥٩٨.	١٧,٠٢٩	١٦٤	٠٠٠.

يتبين من الجدول أعلاه وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($a \leq 0.05$) بين المتوسط الحسابي والعلامة المعيارية (٣) حيث بلغت قيمة "t" (17.029) وبدلالة إحصائية

بلغت (٠.٠٠٠)، مما يشير إلى رفض هذه الفرضية العدمية، وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه " يوجد دور ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($a \leq 0.05$) للمعرفة ولمهارات التحري في اكتشاف عمليات الاحتيال المالي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية".

النتائج والتوصيات:

النتائج:

من خلال تحليل واختبار فرضيات الدراسة توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

١- يوجد دور ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($a \leq 0.05$) للمعرفة والمهارات المحاسبية في اكتشاف عمليات الاحتيال المالي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية.

٢- يوجد دور ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($a \leq 0.05$) للمعرفة والمهارات القانونية في اكتشاف عمليات الاحتيال المالي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية.

٣- يوجد دور ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($a \leq 0.05$) للمعرفة والمهارات القانونية في اكتشاف عمليات الاحتيال المالي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية.

٤- يوجد دور ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($a \leq 0.05$) للمعرفة ولمهارات التحري في اكتشاف عمليات الاحتيال المالي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية.

التوصيات:

١- ضرورة اهتمام الباحثين بدراسة موضوع المحاسبة القضائية لما لها من دور في اكتشاف عمليات الاحتيال المالي.

٢- ضرورة وجود تشريع يحدد واجبات المحاسب القضائي في كل من المحاكم ولجان

الاعتراض بدوائر الضرائب وتطوير عمل الخبير بما ينسجم مع متطلبات المحاسبة القضائية.

٣- تطوير المناهج الدراسية في أقسام المحاسبة بالجامعات العربية ومراكز التدريب المتخصصة من أجل إعداد محاسبين قانونيين مؤهلين للعمل كخبراء ومستشارين في دعاوى الفضائية.

٤- الملخص: هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مفهوم المحاسبة القضائية ودورها في اكتشاف عمليات الاحتيال المالي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية ولتحقيق هدف الدراسة تم اتباع المنهج الوصفي في عرض البيانات والمنهج التحليلي في تحليل نتائج الدراسة. وقام الباحثان بتصميم استبانة مكونة من (٦٩) فقرة موزعة على (اربع) مجالات وحسب المتغيرات المستقلة وتم توزيع الاستبانة على عينة عشوائية مكونة من (١٩٠) محاسب قانوني ممن زاول المهنة بشكل فعلي وتم تجميع (١٨١) استبانة من أصل عينة الدراسة وتم استبعاد (١١) استبانة لعدم اكتمالها. أي ان عدد أفراد العينة الخاضعة للتحليل أصبح (١٧٠) ونسبة ٨٩.٥٪ من أصل العينة.

٥- توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج كان أهمها: وجود دور للمعرفة والمهارات المحاسبية، المعرفة والمهارات التدقيقية، المعرفة والمهارات القانونية، ومهارات التحري وبشكل واضح في اكتشاف عمليات الاحتيال المالي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية. وقد اوصت الدراسة بالعديد من التوصيات كان من أهمها: ضرورة اهتمام الباحثين بدراسة موضوع المحاسبة القضائية لما لها من دور في اكتشاف عمليات الاحتيال المالي، ضرورة وجود تشريع يحدد واجبات المحاسب القضائي في كل من المحاكم ولجان الاعتراض بدوائر الضرائب، تطوير مناهج الدراسة في اقسام المحاسبة بالجامعات العربية وكذلك في مراكز التدريب المتخصصة. والتميز بين عمل كل من المحاسب القضائي والمحاسب القانوني والعمل على تحقيق التعاون والتكامل فيما بينها. والعمل على تأسيس هيئة مهنية أو جمعية تهتم بتنظيم عمل المحاسبين القضائيين ولها صلاحية منح ترخيص مزاوله المهنة بعد توفر الشروط المطلوبة.

Abstract

This study aimed at shedding light on judicial accounting and its role in discovering financial frauds at Jordanian publicly held industrial companies, in achieving this objective, descriptive analytical approach in data collection and analysis was used. A questionnaire of (69) items covering four domains vis a vis knowledge and accounting skills, knowledge and auditing skills, knowledge and judicial knowledge, and investigative skills. The study was conducted on a sample of (170) certified public accountants who experienced the profession in practice. Results showed the following results: The existence of a role for knowledge and accounting skills, The existence of a role for knowledge and auditing skills, The existence of a role for knowledge and judicial skills, The existence of a role for knowledge and investigative skills in discovering financial fraud operations at Jordan, industrial public held companies. And Based on these results, some recommendations were suggested, including: The need for interest in the study of judicial accounting, by researchers, for its great role in discovering financial fraud operations, The need for establishing a legislation specifying judicial public accountant either in counts and objection committees at tax departments, and development of study curricula at accounting department in Arab universities as well as at specialized training centres. And Differentiation between judicial and certified accountants and working towards achieving cooperation and integration between them. And The work on establishing a career agency or an association that takes care of managing the work of Forensic Accountants and has the authority to grant practice license after the required conditions have been met.

قائمة المصادر والمراجع

المراجع:

- أحمد، خالد محمد علي، ٢٠١٣، أ، "دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات الفساد المالي"، المؤتمر الدولي الأول في المحاسبة والمراجعة كلية التجارة - جامعة بني سويف بالتعاون مع اتحاد الجامعات العربية بعنوان "تفعيل آليات المحاسبة والمراجعة لمكافحة الفساد المالي والإداري".
- أحمد، عاطف محمد أحمد، ٢٠١٣، ب، "دراسة تحليلية لدور المحاسبة القضائية في تطوير آليات العمل المحاسبي لمكافحة الفساد المالي والإداري بالتطبيق على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية" مجلة المحاسبة والمراجعة - جامعة بني سويف - مصر.
- الجبوري، نصيف جاسم؛ الخالدي، صلاح هادي، ٢٠١٣ "دور المحاسبة القضائية في اكتشاف عمليات الاحتيال المالي" - كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة بغداد مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، مجلد ١٩، عدد ٧٠.
- الجليلي، مقداد أحمد، ٢٠١٢، المحاسبة القضائية وإمكانية تطبيقها في العراق، مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد، العراق. العدد ١٠٧، مجلد ٣٧.
- الجليلي، مقداد أحمد؛ جميل، رافي نزار، ٢٠١٢ "دور المحاسب القضائي في الكشف والتصدي لعمليات غسل الأموال - دراسة حالة من مكتب التحقيقات الفدرالية" قدمت إلى المؤتمر العلمي الثاني عشر لكلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق.
- الخالدي، صلاح هادي، ٢٠١٢ "إطار مقترح للمحاسبة القضائية ودورها في اكتشاف عمليات الاحتيال المالي؛ أطروحة دكتوراه مقدمة من مجلس كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة بغداد.
- رشيد، ناظم حسن، السقا، زياد هاشم، ٢٠١٥ "أثر استخدام العصف الذهني في دعم كشف الاحتيال عند تدقيق القوائم المالية - دراسة لآراء عينة من مراقبي الحسابات في العراق"، كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة الموصل - مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد ٤٣.
- السعد، صالح عبد الرحمن، ٢٠١٣ "المحاسبة القضائية في المملكة العربية السعودية: الممارسة المالية والنظرة المستقبلية: دراسة ميدانية (استكشافية)، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والإدارة.
- غنيم، محمود رجب، ٢٠١٤ "نحو إطار متكامل لاستخدام المراجعة القضائية في منع واكتشاف الغش في البيئة المصرية"، جامعة بنها - كلية التجارة.
- قنديل، ربا إبراهيم، ٢٠١٤ "المهارات المطلوبة من المحاسبين القانونيين الأردنيين لممارسة المحاسبة القضائية - دراسة ميدانية "كلية الاقتصاد والأعمال - قسم المحاسبة، جامعة جدارا.

• الكبيسي، عبد الستار عبد الجبار، ٢٠١٦ "دراسة استقصائية ميدانية عن المحاسبة القضائية من وجهتي نظر القضاء والمحاسب القضائي في الأردن" المجلة الأردنية في إدارة الأعمال مجلد ١٢، العدد ١.

- Aduwo, Olola, 2016; " The Role of Forensic Accounting in Combating the Menace of Corporate Failure", International ournal of Economics, Commerce and Management, issue 1, Issn 2348-0386.
 - Al brecht Ch., Albrecht C., Wareham J., and Fox p. 2007:The Role Of Power And Negotiation in Online Deception, Journal of Digital Forensics, Security and Law, 1 (4). Published by Longwood University, Virginia, USA 56.
 - Coenen, Tracy L.,2008 ; "Essentials Of Corporate Fraud", John Wiley and Sons Inc. ; First Edition.
- Gold Frab S. 2003. AICPA Issues Business Fraud Case Stadies - Actual Incidents of Fraud OLUS Valuable Commentary From Experts,NewYork,Published at 2003, Retrieved at: (<http://www.aicpa.org>).
- Goldman, Peter; Kaufman, Hilton; 2009 "Anti - Fraud Risk and Control Work-book', John Wiley and Sons; First Edition.
 - Harding, Wayne, 2006; "Data Mining is Crucial for Detecting Fraud in Audits" Accounting Today. Source Media, Inc.www.highbeam.com
 - Hopwood, William S., Leiner Jay J.; Young, George, 2008; "Forensic Accounting"; McGraw - Hill Irwin, First Edition.
 - Mehta G.S.; Mathur, Tarun, 2007; "Preventing Financial Fraud through Forensic Accounting "Journal of the Institute of chartered Accountant's of India, Vol 55, No 10.
 - OyedOkun, Godwin Emmanuel, 2015,"Forensic Investigation and Forensic Audit Methodology in A computerized work Environment", <http://ssrn.Com/abstract=2593263>.